

ومن العجيب ان نزغات الوطنية قد تعدى أثرها من المتمدنين الذين نفثوا سمومها الى علماء الدين حتى سمعنا ان رجلا من أكابرهم ذكر امامه المسجد الذي أوصت به السيدة الشامية المشهورة وبناه أثارها الشوام أحسن بناء فقال مولانا الاستاذ كلية ثناء على المسجد وأعقبها بقوله (ولكن من الاسف انهم حشوه بالشوام) مع ان جميع الموظفين فيه مصريون ماعدا الخطيب فهو رجل من صالحى الشوام المجاورين في الازهر كانت الواقعة رحمة الله تعالى تعقد صلاحه ولذلك عينته خطيبا في حياتها فاه ضاه الناظر بعد مماتها

هذا ماسمح المقام بذكره من مناشئ الحيرة والنعمة في هذه الامة لانها في طور طفولية كما قلنا وفهم ماينتمى ويضرها يمس عايبا الابان ان الطويل . وقد شرحنا بعض هذه المثارات وغيرها كما قلنا وسنشرح البعض الاخر مرة بعد مرة لاسيما (الوطنية) وأرجو بمساعدة الذين بلغنا طوار العقل والكمال من افراد الامة ان ينتشر ما أقول لاسيما عند النشء الجديد الذي رجع اليه بعض مافقده المسلمون من الاستقلال في الرأي والارادة فاهم سوا يعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال . وعلى الله الاتكال في جميع الاحوال

﴿ تقرير فضيلة مفتي الديار المصرية . في اصلاح المحاكم الشرعية ﴾  
 نوهنا في عدد سابق باننا شرعنا في طبع هذا التقرير لما فيه من الفوائد وتشوف الناس للاطلاع عليه وكنا وعدنا بان نابع معه لأئحة المحاكم الشرعية ثم عدلنا عن ذلك لان اللوائح كثيرة وكلها مطبوعة ومنتشرة يسهل مراجعتها وقد صدرنا التقرير بمقدمة ننشرها هنا لانها من موضوع المنار وهي

بسم الله الرحمن الرحيم

فأما الأمر الثاني فأنه لو شاء الله لا امتنعتم ان الله عزير حكيم

ان من طبيعة الناس وعادتهم الشكوى مما يتألمون منه لضياع مصالحهم ومنافعهم ووقوع الحيف والظلم عليهم اذا وجدوا لذلك سبيلا وقد كثر في هذه السنين الاخيرة الخوض في أمر المحاكم الشرعية في مصر وعمت منها الشكوى - الرعية تشكو من ضياع حقوقها والحكومة تشكو من القضاة والنضاة تشكو من الحكومة . وقد أرادت نظارة الخزانة ان تشرع في اصلاح هذه المحاكم في هذه السنة فابتدأت بوضع المشروع المشهور وهو اقتداب قاضين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية ليكونوا عضوين في محكمة مصر العليا فقامت لهذا المشروع قيادة المساعدين في مصر ولم يرض به أحد من خاصتهم ولا عامتهم وكثر العائن في الحكومة بسببه قولا وكتابة في الجرائد ثم انتهى الامر بتوقف الجواب العالي الخديوي أعزه الله عن تنفيذه وبقيت الشكوى عامة من سوء حال هذه المحاكم مجتمعا عليها حتى من قضاةها والموظفين فيها

ثم عهدت الحكومة الى رجل من كبار علماء الشرع الاسلامي ومن واسمي الاطلاع في القوانين الوضعية والعارفين باحوال ارباب الأ وهو الأستاذ العلامة الشهير الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية لهذا العهد بان ينظر أدواء المحاكم الشرعية ومزاجها وبين دواها ويصف علاجها ويضع في ذلك تقريرا فبقي الناس في أمر مريب حتى ظهر التقرير فاذا هو لم يفادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وبين مبادئها ومنتهاتها ووصف علاجها ودواها . وأظهر للملأ ان خلل هذه المحاكم بعضه من تقصير الحكومة نفسها وببعضه من تقصير القضاة والكتبة . وقد أجمع المظالمون على التقرير من أهل العلم الشرعي وغيرهم على انه جمع قواعي وأرشد الى الاصلاح الحقيقي وهدى وأثبت عليه الجرائد كلها على اختلاف مشاربها ومذاهبها وأشوقت نفوس سائر الناس للاطلاع عليه وهذا ما حملنا على طبعه قصد تميم نفعه

يقول بعض الناس ان الحكومة لو لم تكن تقصد الاصلاح الحقيقي للمحاكم الشرعية لما طلبت من هذا الاستاذ بيان الاصلاح وهي تعلم انه لا يجايبها لانه لا تأخذه في الحق لومة لائم والسواد الاعظم لم يزل سبي الغبن بالحكومة معتقدين انها مدفوعة من القوة المحتاجة الى الغاء هذه المحاكم لانها أكبر شعار ملي الأئمة الاسلامية ويقولون انها لم تكن تتوقع من هذا الاستاذ بيان تقصيرها وحماتها على الاصلاح الحقيقي وقوي عندهم هذا الغبن بتأجيبها النظر فيه ويتحدثون بانها لا بد ان تعري بعض من يعثبهم الامر حتى من رجلا شرع بالانتقاد على بعض ما جاء فيه لتتخذ ذلك حجة أمام الأئمة على عدم تنفيذهم وسيظهر لهم عن قريب فساد الطائفة وخطأ المهمة ويرون الحكومة ان شاء الله تعالى مجتهدة في تنفيذ ما يسمح الوقت بتنفيذه منه كما يجب عليها لدينها وأمتها . وأرحم أيضا ان يروا من المحتلين مساعدة لامعاندة لاسيما فيما يطلب للمحاكم من المال فان التوسيع في النفقة على محاكم هذا شأنها وهذه مكاتبا من نفوس الأئمة أولى من الانتقار على اختبار الاسماء وتأليف كتاب فيها وهو ما سمحت له الحكومة بالتمسك به ولا يمكن ان توجد فرصة يبرهن فيها المحتلون لسماحي مسر بل وسائر القضاة على احترام الدين الاسلامي وازادة الاصلاح الحقيقي في مصر مثل هذه الفرصة وليس من الحكمة ان تضيق ولا يغتمها القوم الذين قاعدة سياستهم هذه الكلمة « نحن لانوجد الفرص ولا نضيعها »

ان الغيرة الدينية المتدفقة من روح واضع التقرير قد عمرت المحاكم الشرعية وفاض معينها على الازهر الشريف وما يتبعه من معاهد العلم الشرعي فكما أشار باصلاح أما كن المحاكم وأئمتها والتوسعة على القضاة والكتبة في الرواتب واستقلالهم في الرأي والعناية بتنفيذ أحكامها الخ أشار أيضا بحصر موظفي المحاكم في المتعلمين في الازهر وما يتبعه وباصلاح التعليم فيه باشاء قسم للتعليم القضائي يتخرج منه القضاة ( راجع صفحة ١٤ ) و آخر يتخرج منه الكتاب ( راجع صفحة ١١ ) وبان يكون مأذونوا المقود من طلاب العلم في هذه المعاهد أيضا ( راجع صفحة ٨٠ ) جرى صاحب التقرير في تفتيش المحاكم وايداء رأيه في اصلاحها على مبدأ حكيم وهو

كون الأحكام والنظام على وفق المصالح والمنافع الوجودية اذ لا تقدر الحكومة على تغيير شؤون الوجود بنظامها كما ان الشريعة لم توضع لتحويل سنن الكون باحكامها ( ولان تجد لسنة الله تحويلاً ) فتصارى ماطلبه من الحكومة ان تجعل عنايتها بالمحاكم الشرعية كمنابها بالمحاكم الاعلانية وان توسع دائرة اختصاصها كما سنينه . وقصارى ماطلبه من القضاة ان يفهموا أقوال الفقهاء ومقاصدهم في الأحكام التي استخرجوها من الشريعة لوقاية مصالح الخلق وحفظ حقوقهم ومنافعهم لان يأخذوا بظواهر ألفاظهم ظانين انهم متعبدون بها فان القاعدة المتفق عليها في العقود والمعاملات هي « ان المبرة بالمقاسد والمعاني لا بالالفاظ والمباني » والفقهاء هو الفهم فمن يأخذ بظواهر الالفاظ فهو ليس بفقهاء ولا يجوز ان يكون غير الفقيه قاضياً يحكم بين الناس . وليس عندنا كتاب تعبد بالفاظه الا كتاب الله تعالى ومع ذلك ترى جميع العلماء من المتكلمين والفقهاء وغيرهم ( رضي الله تعالى عنهم ) قد أجروا فيه التفسير والتأويل ولم يأخذوا بظواهر ألفاظه مع انها منزلة ومتواترة ومحفوظة من التحريف فكيف تأخذ بظواهر ألفاظ الفقهاء من غير فهم وليس لها منزلة من هذه المزايا . يتبرم من هذا الطلب القضاة الذين لافقه لهم وانما ألفوا ألفاظاً تعلمها أكثرهم من كتاب المحاكم ويتبرم منه بعض من يعلم منهم انه الحق الذي لا تقوم للشرع قائمة الا به ولكنه يغمطه حسداً وكبراً ويحاربه هؤلاء بسلاح التمسك بظواهر ألفاظ بعض الفقهاء على انها متعبد بها لا يعقل معناها فان لهم في هذا غرائب بين التقرير كثيراً منها كظنهم ان ذكر اسم الاب والجد في تعريف المدعي أو المدعى عليه مطلوب لذاته ( راجع باب المرافعة وما بعده من التقرير ) وسمعت ان بعض القضاة أنكروا ان الشهادة مطلوبة للعالم المشهود به !!!

الشريعة الاسلامية شريعة عامة باقية الى آخر الزمان ومن لوازم ذلك انها تنطبق على مصالح الخلق في كل زمان ومكان مهما تغيرت أساليب العمران . وشريعة هذا شأنها لا تنحصر جزئيات احكامها لانها تتعلق بأحوال البشر ما وجدوا ولا يحيط بذلك عالم الغيب والشهادة وهو الذي جعل أساسها حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمسال اذ مصالح البشر في كل آن مبنية على حفظ هذه الاشياء التي فيها السعادة في المعاش والمعاد . وقد استخرج الأئمة والفقهاء رضي الله عنهم القواعد الكلية والاحكام الجزئية وبنوها على

أساس هذه الاصول الخمسة . ومن القواعد المتفق عاينها بينهم ان العبرة بالمعاني لا بالانفاظ كما مر آنفا وان الضرورات تبيح المحظورات . وان المشقة تجلب التيسير . وان الامر اذا ضاق اتسع . وان الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام والضرر الأشد يزال بالأخف . وان الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة . وان الاحكام تتغير بتغير الأزمان . وان التعيين بالعرف كال تعيين بالنص . ومن فهم كلام أئمة الفقه حق فهمه ألفاه لا يتعدى هذه القواعد فيجب على القضاة جمعها آلة لفهم كلامهم والحكم به لتت حفظ الحقوق . على ان فضيلة صاحب التقرير على علمه بمجزأ أكثر القضاة الحاليين عن ذلك ولذلك طلب ما تراه في الامر الثاني والثالث الآتين

من أهم ما طلب في التقرير أمران يتعلقان بمحاكم مصر أشد التعلق وامر يعتبر اصلاحا اسلاميا عاما ( الامر الاول ) توسيع دائرة اختصاص المحاكم الشرعية وفي هذا مخرج للحكومة من كثرة شكوى المحاكم الاهلية الجزئية من كثرة القضايا حتى ان الحكومة اضطرت الى تحويل عمد البلاد الحكم في بعض القضايا المدنية ولما رأت ان سيرهم ومعارفهم لا تمكنهم من اقامة العدل فيها عدلت عن تعميم هذا المشروع الي انتخاب بعض منهم للتجربة والعارفون بحال البلاد يعلمون ان الحكومة لا تتجح في هذا ولا سبيل لخروج الحكومة من هذه الحيرة الا بتحويل المحاكم الشرعية الحكم في كثير من القضايا المدنية . ولا يوجد مانع للحكومة من ذلك الا تمسك بعض المتطعمين ممن ينسبون الى الشرع ويجهلون مقاصده بعوائد وألفاظ في المرافعات الشرعية ليست من الشرع في شيء وبها يجعلون الحكم بالشرع معتذرا وهذا اعظم جناية عليه

( الامر الثاني ) عدم حصر منصب القضاء الشرعي في الحنفية سايدته في صفحة ١٥ وليس هذا قولا بالحكم بغير مذهب الحنفية فقد صرح هناك بان فقه المذاهب الاربعية متقارب والاختلاف في الفروع المذكور في اغاب كتب الفريقين فيمكن لمن برع في فقهه الشافعية مثلا ان يفهم فقه الحنفية بسهولة . وقالت جريدة المؤيد الفراء ان هذا وقع بالفعل فان فضيلة الاستاذ صاحب التقرير يمد في مقدمته القضاة الحنفية وهو مالكي المذهب والاستاذ الشيخ عبدالكريم سامان احد قضاة المحكمة الشرعية العليا من امهر

التضاد وهو شافعي المذهب . بل نقول ان العلماء كانوا يقولون ان من برع في علم من العلوم يمكن ان يهتدي به الي سائرها ولهم في هذا آثار مشهورة . وقد رأيت في فائحه كتاب ( افضية الرسول ) صلى الله عليه وسلم للعلامة أبي عبد الله محمد بن فرج المالكي مانصه « وافق مالك والشافعي وابو حنيفة رحمهم الله تعالى على انه لا يجوز لحاكم ان يحكم بين الناس حتى يكون عالماً بالحديث والفقه مما مع عقل وورع . وكان مالك رحمه الله يقول في الحلال التي لا يصح القاضي الا بها لارائها اليوم تجتمع في احد فاذا اجتمعت في الرجل خصلتان رأيت ان يولي - العلم والورع . قال عبد الملك بن حبيب فان لم يكن فعمل وورع فبالعقل يسأل وبه تصالح خصال الخير كلها وبالورع يعف وان طلب العلم وحده وان طلب العقل اذا لم يكن فيه لم يجده » اه وهو حجة للاستاذ صاحب التقرير في تحميمه اختبار جميع موظفي المحاكم في سيرتهم وأخلاقهم لافي الفقه فقط بالنسبة للقضاء والكتابة فحسب بالنسبة للكتاب . وقد صرح في كتاب الاحكام السلطانية بانه « يجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقاد القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة » الخ وقد طلب أهل السليمانية وكاهن شافعية من مولانا السلطان عبد الحميد خان ان يولي عليهم قاضيا من أهل مذهبهم ففعل

( الامر الثالث ) ان تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس في هذا العصر لاسيما الاحكام التي هي من خصائص المحاكم الشرعية يكون سهل العبارة لاخلاف فيه كما عملت الدولة العلية في مجلة الاحكام العدلية . ولا يكون هذا الكتاب وافيا بالغرض واقيا للمصالح الا اذا أخذت الاحكام من جميع المذاهب الاسلامية المعتبرة ليكون اختلافهم رحمة للأمة . ولا يلزم من هذا التلفيق الذي يقول الجمهور بطلانه كما لا يخفى . وقد أشير في صفحتي ٣٨ و ٤٠ من التقرير الى عدم التقيد بالمذهب الحنفي وتوهم بعض الناس ان هذا يمس حقوق مولانا الخليفة وان الاحكام بغير مذهب الحنفي لا تصح ولا تنفذ لهذا ونجيب عنه بماور

( ١ ) جاء في كتاب الاحكام السلطانية مانصه « فلو شرط المولى وهو حنفي أو شافعي على من ولاد القضاء ان لا يحكم الا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا على ضربين

عموما أحدهما ان يشترط ذلك في جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقا للمذهب للمولى أو مخالفه وأما صحة الولاية فان لم يجعله شرطا فيها وأخرجه مخرج الأمر أو مخرج النهي وقال قد قلدتكم القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الأمر أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسدا سواء تضمن أمرا أو نهيا ويجوز ان يحكم بما اراه اليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قدحا فيه ان علم انه اشترط ما لا يجوز ولا يكون قدحا ان جهل لكن لا يصح مع الجهل ان يكون مولى لا واليا فان اخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتكم القضاء على ان لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعي أو بقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال أهل العراق تصح الولاية ويبطل الشرط « أه المراد منه (٢) لا يعدل عن مذهب الحنفية الا في الاحكام التي لا تنطبق على مصلحة الناس في هذا العصر اذا حكم فيها بمذهبهم وهذه حالة ضرورة أو حاجة تنزل منزلة الضرورة وبهذا الاعتبار تكون من مذهبهم لان الحكم الذي تمس اليه الحاجة أو يضطر اليه يصير متفقا عليه

(٢) ان مذهب الحنفية واسع مشعب جدا بمعنى ان فيه كثيرا من الاقوال في كل مسألة حتى قال كثير من فقهاء انه لا يوجد قول لمجتهد في مسألة الا وهو موجود في مذهبنا لاحد اثنتا أو مشايخنا ولو ضعيفا ومن المقرر عندهم أيضا ان القول الضعيف يقوى بأمر الامام بالعمل به وقد ألفت لجنة من العلماء مجلة الاحكام العدلية وأخذوا فيها ببعض الاحكام التي لا تصح في مذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنها صحت في مذهب غيره وقالوا انها وافقت اقوالا ضعيفة لعلماء الحنفية تقوّت بأمر السلطان ووجب الحكم بها . واذا ألف علماء الازهر الكتاب الذي اقترحه فضيلة مفتي الديار المصرية في هذا التقرير ولم يجدوا الوجهين اللذين قبل هذا كافرين لجواز الحكم بموجبه فيمكن طلب صدور الأمر به من السلطان أو نائبه اذا كان له هذا الحق ولا يمكن ان مولانا السلطان عبد الحميد أو سمو عزيز مصر الحالي يتوقفان في امر رأى اكبر علماء الازهر ان فيه صيانة مصالح المسلمين وحفظ حقوقهم

هذا ما اردت التنبه عليه في هذه المقدمة واسأل الله تعالى ان يوفق رؤساءنا من الاحكام والعلماء الى ما فيه خير الامة انه سميع مجيب